

مؤشر مدراء المشتريات®

معلومات حساسة عن السوق

يُحظر النشر حتى الساعة 0615 (بتوقيت القاهرة) / 0415 (بالتوقيت العالمي) 5 أغسطس 2019

مؤشر مدراء المشتريات® الرئيسي التابع ل IHS MARKIT في مصر

تحسن طفيف في الأوضاع التجارية في شهر يوليو

النتائج الأساسية:

- زيادة الإنتاج والطلبات الجديدة للمرة الأولى منذ شهر أبريل
- أقوى نمو لمبيعات التصدير في 20 شهراً
- زيادة حادة في تكاليف مستلزمات الإنتاج في ظل ارتفاع أسعار الوقود

تاريخ جمع البيانات 12-23 يوليو

علاوة على ذلك، ارتفع إجمالي الأعمال الجديدة الواردة من الخارج للمرة الأولى منذ شهر أغسطس الماضي وبأسرع وتيرة في أكثر من عام ونصف. وأشارت الشركات إلى زيادة الطلب من عدد من الأسواق الأجنبية، مع قيام عملاء من الشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا بزيادة طلبياتهم من الأعمال الجديدة.

في الوقت ذاته قامت الشركات بزيادة نشاطها الشرائي خلال شهر أبريل، فبعد تراجع طفيف في شهر يونيو، كانت الزيادة الأخيرة قوية وكانت الأبرز في ستة أشهر. وبالإضافة إلى زيادة طلبات الإنتاج، قامت بعض الشركات بزيادة مشترياتها من أجل مراكمة المخزون نظراً لتنامي المخاوف من ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج. وصل معدل تضخم التكاليف الإجمالية إلى أعلى مستوياته في تسعة أشهر خلال شهر يوليو، وذلك بالأساس بسبب زيادة أسعار الوقود بعد أن قطعت الحكومة الدعم في إطار الإصلاحات التي بدأت من قبل من خلال حزم الإصلاح. وأدى هذا إلى رفع الشركات أسعار مبيعاتها كذلك.

استمر تراجع معدل التوظيف في شهر يوليو، إلا أن هذا التراجع الأخير كان هامشياً وكان مشابهاً بشكل كبير لما شهده شهر يونيو. ومن ثم كان تراجع أعداد الموظفين يعود بالأساس إلى حالات التقاعد وترك العمل طوعاً، في حين قامت بعض الشركات بزيادة أعداد موظفيها لتلبية حجم المبيعات المرتفع. في الوقت ذاته ارتفعت تكاليف التوظيف بوتيرة ضعيفة لكنها كانت الأسرع في ستة أشهر.

وأخيراً، تحسن مستوى الثقة تجاه الإنتاج المستقبلي بعد أن سجل في شهر يونيو أدنى مستوى له في خمسة أشهر، حيث أبدى عدد أكبر من الشركات تفاؤله بسبب تطلعات زيادة النشاط بالسوق وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري. ومع ذلك، فقد أثر ارتفاع أسعار الوقود بشكل طفيف على مستوى التفاؤل الإجمالي.

شهد اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط في مصر تحسناً هامشياً في بداية الربع الثالث من العام، حيث شهد الإنتاج والطلبات الجديدة نمواً طفيفاً مع استمرار تراجع معدل التوظيف. كما شهدت مبيعات التصدير زيادة بأقوى معدل منذ شهر نوفمبر 2017. كما ارتفعت تكاليف مستلزمات الإنتاج بسبب ارتفاع أسعار الوقود، حيث تم تمرير جزء منها إلى المستهلكين من خلال زيادة في أسعار المنتجات.

سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI) الخاص بمصر التابع لمجموعة IHS Markit - بعد تعديله نتيجة العوامل الموسمية - وهو مؤشر مركب تم إعداده ليقدم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - ارتفاعاً من 49.2 نقطة في شهر يونيو إلى 50.3 نقطة في شهر يوليو، حيث ارتفع عن المستوى المحايد (50.0 نقطة) ليشير إلى أول تحسن في الأوضاع التجارية منذ شهر أبريل، ولكن بمعدل هامشي.

وكان من أهم أسباب التحسن زيادة نشاط شركات القطاع الخاص غير المنتج للنفط بشكل طفيف في شهر يوليو، وهذا هو التوسع الشهري الثاني في 20 شهراً (إلى جانب توسع شهر أبريل). حيث قامت الشركات بزيادة إنتاجها في أعقاب زيادة الطلبات الجديدة في بداية الربع الثالث من العام، إلا أن الزيادة الإجمالية في الطلب كانت هامشية. وأشار كثير من أعضاء اللجنة إلى زيادة نشاط السوق وطرح عقود تصدير جديدة كأسباب لزيادة المبيعات.

تعليق

صرّح ديفد أوين، الباحث الاقتصادي بمجموعة IHS Markit وكاتب التقرير قائلًا:

"أعطت الدراسة التجارية الأخيرة للقطاع الخاص المصري غير المنتج للنفط بعض المؤشرات الإيجابية حول النشاط التجاري في شهر يوليو، فقد أظهر مؤشر PMI الرئيسي تحسُّنًا في ظروف العمل بسبب ارتفاع معدل الإنتاج والطلبات الجديدة.

"ومن العوامل الجديرة بالملاحظة زيادة العقود الواردة من عملاء أجنبي، ما أدى إلى أول زيادة في طلبات التصدير الجديدة منذ شهر أغسطس 2018. وأنتت زيادة الطلب من عدد من الدول، ما أشار إلى أن الشركات المصرية تشهد نمواً في تنافسيّتها التجارية.

"كان هناك تأثير كبير آخر على الشركات وهو الزيادة الحادة في أسعار الوقود التي أدت إلى زيادة إجمالي تكاليف مستلزمات الإنتاج.

ووفقاً للتقارير، فقد ارتفعت أسعار الوقود المحلية بنسبة وصلت إلى 30% على مستوى البلاد بسبب تنفيذ الحكومة لشريحة أخرى من تخفيضات الدعم لجعل الأسعار متماشية مع أسعار السوق. وقد طُرحت شرائح تخفيض الدعم بداية من خلال حزم الإصلاح الاقتصادي التي يراها صندوق النقد الدولي والتي شارفت على الانتهاء. وعليه فمن المرجح أن يكون تأثير ذلك على التكاليف مؤقتًا، حيث من المحتمل أن يعود معدل التضخم إلى مستواه المنخفض نسبيًا الذي سُجل في النصف الأول من 2019.

"علاوة على ذلك، تحسن مستوى التفاوض بشأن الإنتاج المستقبلي في شهر يوليو، وبنيت بعض الشركات توقعاتها على تطلعات بزيادة قوة الجنيه المصري في المستقبل القريب واحتمالية هبوط الدولار الأمريكي من خلال تخفيض أسعار الفائدة. وبشكل عام، كانت الشركات متفائلة بشأن الوضع المستقبلي للاقتصاد."

- انتهى -

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

ديفيد أوين، خبير اقتصادي

هاتف: +44-207-064-6237

بريد إلكتروني: david.owen@ihsmarkit.com

جوانا فيكرز، اتصالات الشركة

هاتف: +44-207-260-2234

البريد الإلكتروني: joanna.vickers@ihsmarkit.com

ملاحظات للمحررين

يستند مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) الخاص بمصر والصادر عن IHS Markit إلى البيانات المجمعة من الإجابات الشهرية على الاستبيانات التي يتم إرسالها لمسؤولي المشتريات التنفيذيين في أكثر من 450 شركة من شركات القطاع الخاص، والتي تم انتقاها بعناية لتمثل الهيكل الحقيقي لاقتصاد مصر غير المنتج للنفط، بما في ذلك التصنيع والخدمات والإنشاءات والبيع بالتجزئة. اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC)، بناء على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP). تعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير، إن وجد، في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناء على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر. كما يعرض "التقرير" لكل مؤشر من المؤشرات النسبة المئوية التي توضحها كل إجابة، وصافي التغيير بين رقم أعلى/أفضل التغييرات وأقل/أسوأ الإجابات، ومؤشر "الانتشار". وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية، إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى "نفس القيمة".

إن مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية: الطلبات الجديدة - 0.3، الإنتاج - 0.25، التوظيف - 0.2، ومواعيد تسليم الموردين - 0.15، مخزون السلع المشتراة - 0.1، مع عكس مؤشر مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة.

تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية، وهي ملخص قياس مناسب يوضح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 إلى زيادة شاملة في المتغير، والأدنى من 50 إلى الانخفاض. لا تقوم مجموعة IHS Markit بتعديل البيانات التي تستند عليها الدراسة بعد نشرها لأول مرة، ولكن قد يتم تعديل عوامل التعديل الدورية من أن آخر بحسب الحاجة وهذا ما يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة دوريًا.

نبذة عن مجموعة IHS Markit (www.ihsmarkit.com)

تُعد مجموعة IHS Markit (بورصة نيويورك: INFO) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للعملاء معلومات الجبل المقبل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة وثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من لشركات والحكومات، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالميًا.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd وأو الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكها المعينين. © IHS Markit Ltd 2019. جميع الحقوق محفوظة.

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI®) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو. "Eurozone" وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI™) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع <https://ihsmarkit.com/products/pmi.html>

تتول ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية لمؤشر الأداء الاقتصادي PMI® الخاص بجمهورية مصر العربية والصادر عن IHS Markit لمجموعة IHS Markit أو بترخيص منها ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الخذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر "Purchasing Managers' Index" و "PMI" إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها. IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd وأو الشركات التابعة لها.

إذا كنت تفضل عدم تلقي إصدارات إخبارية من IHS Markit، فيرجى مراسلة joanna.vickers@ihsmarkit.com. لقراءة سياسة الخصوصية الخاصة بنا، انقر [هنا](#).